مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

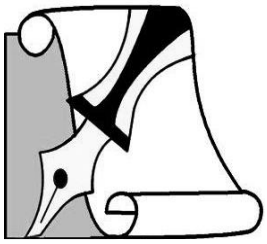

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حرب حزب الله و"إسرائيل" في جنوب لبنان: الحسابات والتداعيات

1 – مدخل:

على مدى العقدين الماضيين، تناسى العالم المُستكبر والمُضلّل، الذي لا يُقيم وزناً أو اعتباراً سوى لمصالحه النفعية الخاصة، القضية الفلسطينية، بمآسيها ومتاعبها القانونية والإنسانية، بحيث أن الرواية الغربية، وبعض العربية، المتسرّعة والمستهترة، عمدت إلى تصوير القضية وكأنها تذوب في طريق التطبيع الشامل وما يُسمّى"السلام النهائي"، وأن ما يُعيق ذلك فقط هو التوسّع الاستيطاني هنا وهناك؛ وبالتالي فإن ما جرى ويجري في فلسطين، وصولاً إلى السابع من أوكتوبر 2023، بحسب هذا المنطق الأعوج، كان هجوماً واعتداءً من قِبل الفلسطينيين أنفسهم، ورداً من الإسرائيليين من باب الدفاع عن النفس لا أكثر، وذلك في محاولة لطمس جرائم الاحتلال والاستمرار في تزوير الواقع وتزييف الوعي الجمعي في العالمين العربي والغربي .

لكن الفلسطينيين الذين اكتووا منذ أكثر من خمسة وسبعين عاماً، ولا يزالون يكتوون بنار الاحتلال يومياً، ويواجهون من جرّائه الذلّ والهوان والقتل والاعتقال والإرهاب، لم ينسوا حقوقهم المشروعة المغتصبة، ولم يتراجعوا عن المطالبة بها دفاعاً عن مقدّساتهم وتاريخهم وهويتهم. والرواية الحقيقية اليوم، هي أن "إسرائيل" قد غرقت في طوفان الأقصى؛ ويبدو أن الخروج من طينه غير ممكن بعد اليوم، والدليل هو حرب التصريحات والاتهامات الداخلية بين قادة الاحتلال حول المسؤولية عن الإخفاق الكبير والصفعة المدويّة التي أصابت الكيان في مقتل، وكذلك طوفان الهجرة المعاكسة من الكيان إلى الدول الغربية، والتي تجاوزت خلال أسابيع مئات الآلاف، بحسب المصادر الإسرائيلية. وما جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، بتدمير المشافي وارتكاب المجازر بحق المرضى والأطفال في قطاع غزة، سوى محاولة لقلب الرواية وإملاء الرواية الإسرائيلية، التي لن تستطيع استعادة الشعور بالأمن والأمان لملايين المستوطنين الذين عاشوا رواية الحرب الحقيقية، وذاقوا طعم الذلّ والهزيمة. فالرواية التي كتبتها المقاومة بدماء الشهداء في كلٍ من فلسطين ولبنان، جعلت العديد من المحلّلين يؤكّدون بأن المسار الذي تنتهجه حكومة الاحتلال، وبعض الدول العربية والغربية، حيال القضية

الفلسطينية، هو السبب الحقيقي لما حدث في السابع من تشرين الأول وما تبعه. فلا يُعقل أن نضع نحو 2.5 مليون فلسطيني في طنجرة ضغط ونحرمهم من كل شيء، ولا نتوقع الانفجار في لحظة ما، بحسب تعبيرهم!!

وفي المقابل، فإن بعض الإعلام العربي لم يشأ حتى أن يرى انتصار المقاومة في هذه المواجهة، لأن هذا الانتصار يُعرّي الحكّام ويفضح تقاعسهم وتآمرهم وخذلانهم وامتناعهم عن القيام بواجباتهم تجاه القضية الأقدس، وذلك بذريعة أنه ليس بالإمكان محاربة "إسرائيل" المدجّجة بالسلاح وبالدعم الأمريكي، في حين راح يروّج لرواية تقول إن هذه الحروب هي حروب عبثية تدميرية بالوكالة عن إيران، وإنّ التطبيع يجلب السلام والرفاه للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة!

والحقيقة أن هذا المنطق إنما يروّج للرواية الإسرائيلية، التي تريد من خلال ارتكاب أبشع أنواع جرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني ومجاهدي المقاومة، أن تمسح العار والذلّ اللذين لحقا بجيش العدو، وأن تطمس جذوة النصر وفرحة الانتصار التي أطلقتها معركة طوفان الأقصى تحت ركام الأبنية والعظام البشرية المحطّمة.

2 – نتنياهو هو المسؤول:

يرى العديد من المراقبين الإسرائيليين أن رئيس الوزراء الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، والمقرّبين منه، من المتطرفين الشوفينيين الفاشيين في الحكومة القائمة حالياً، يتحمّلون مسؤولية كبيرة عن الظروف التي أدّت إلى أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وما تبعها من تداعيات دراماتيكية لم تكن في الحسبان، وذلك بسبب تركيز هذه الحكومة على تعزيز أجندة اليمين المتطرّف، بمزيد من عمليات الضم والاستيطان والاضطهاد في الضفة الغربية، وبسبب خطوات مثل قانون القومية اليهودية؛ ناهيك عن قرار نتنياهو نفسه بتشجيع "حماس" والسماح بتمويلها، من ضمن حملة أوسع نطاقاً لإضعاف الفلسطينيين وترسيخ الانقسام ما بينهم؛ وبذلك تستطيع "إسرائيل" تجاهلهم، بدلاً من الاضطرار إلى التفاوض معهم. ولذلك قلّص نتنياهو سيطرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية، عبر عمليات الضم الفعلية وإطلاق يد المستوطنين المتديّنين لارتكاب جرائم عنصرية لا تُحصى؛ ومن ثمّ إحكام الحصار الخانق على غزة، وإحباط الجهود الرامية إلى توحيد الحكم الفلسطيني بين غزة والضفة الغربية. وأدخل نتنياهو حملة "التطبيع" التي نفّذها بدعم أميركي، مع بعض القوى الإقليمية، ضمن الجهود الرامية إلى

إضعاف الفلسطينيين وتهميشهم وإسقاط قضيتهم من جدول الأعمال الإقليمي والدولي . وفي السياق، كان نتنياهو يقول مراراً "إن القضية الفلسطينية لم تعد ذات أهمية حقيقية لقضايا السلام والاستقرار في المنطقة"، على حد زعمه. ومخاطر هذه الإجراءات التي اتّبعها تجلّت في هجوم "طوفان الأقصى" الذي حطّم هذا النهج الظالم وفرض معادلات جديدة كلياً، تنطوي على حرب استنزاف طويلة الأمد، وتطال الجميع، مع احتمال نشوب صراع إقليمي قد يجتاح المنطقة برمّتها. كما أن هذا النهج جعل الإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍ سواء أقلّ أماناً. لكن هجوم "حماس"، في المقابل، لقِي تفهّماً، وزاد من التعبير عن الدعم للفلسطينيين في جميع أنحاء العالم؛ كما أنه فضح إخفاقات نتنياهو القيادية، التي كانت مُفرطة في إجرامها إلى الحدّ الذي أدّى إلى تقويض الدعم الشعبي له داخل الكيان وخارجه. وستكون النتيجة في نهاية المطاف صعبة عليه، من حيث إنها ستمحو ذكره بدلاً من محو القضية الفلسطينية، التي حاول التظاهر بأنها لم تعد موجودة، والتي أصبحت الآن واحدة من الضرورات الأولى الأساسية التي ينبغي السيْر في طريق حلّها الطويل لتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة والعالم.

3 – استهداف حزب الله أولاً:

منذ بداية الهجوم الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزة، كان ردّ حزب الله محكوماً بضوابط، استطاع من خلالها تحقيق توازن عسكري دقيق عبر الحفاظ على مستوى مُحدّد من الردع والمشاغلة بوجه "إسرائيل"، بالتزامن مع تفادي الدخول في حرب مُدمِّرة وشاملة وغير منضبطة. لكن، لطالما انطوت هذه المقاربة على مخاطر كبيرة، إذ لم يكن من المؤكّد قط أن "إسرائيل" ستُجاري الحزب في ذلك، وتلتزم بمستوى العنف الذي يريده.

وفي السياق، قال وزير "الدفاع" الإسرائيلي، يوآف غالانت، إن إسرائيل لن توقِف قصفها على الحدود مع لبنان حتى لو توصّلت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة. وطوال أشهر، كان غالانت بمثابة الشرطي السيّئ المتجوّل على الجبهة اللبنانية، متوعّدًا بإعادة لبنان إلى العصر الحجري. لكن في غضون ذلك، تقيّد الإسرائيليون إلى حد ما بقواعد اللعبة غير المكتوبة على الحدود، حتى لو أنهم عمدوا من حين لآخر إلى توسيع هامش هجماتهم، كما حدث حين اغتالوا القيادي في حماس، الشهيد الشيخ صالح العاروري، في قلب ضاحية بيروت الجنوبية. وكان لافتاً أن الوزير في مجلس الحرب الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، أشار خلال مقابلة أجْريت معه

في 18 كانون الثاني (يناير) إلى أن المجلس منع شنّ هجوم على لبنان، الأمر الذي كان سيُشكّل "قراراً خاطئاً للغاية... خطأ استراتيجياً خطيراً جداً، على حد قوله. وهذا كشف عن أنه لا يوجد توافق في أوساط القادة الإسرائيليين على تصعيد الحرب مع لبنان؛ وهو ما يوحي بشدّة بأن تحذيرات غالانت لم تُشكّل إشارة إلى حرب بريّة وشيكة بقدر ما كانت مُصمَّمة للتأثير في تشكيل نتائج المفاوضات. ومع ذلك، لا يمكن أيضاً استبعاد اندلاع الحرب البريّة بالكامل. فحالما تنتهي حرب غزة، ستحتاج إسرائيل إلى إعادة سكّان الجليل الذين تم إجلاؤهم من منازلهم إلى المنطقة الحدودية الشمالية. وصعوبة المشكلة هنا تكمن في أن الكثيرين منهم غير متأكّدين من أنهم يريدون العودة، نظراً إلى وجود فرقة الرضوان التابعة لحزب الله على مسافة قريبة. وقال مسؤول محلي في الشمال: "إننا نطالب بحلّ عسكري سياسي مسؤول عن السكّان. لقد ضقنا ذرعاً بالحلول المؤقتة." وهذا يعني وجوب التوصل إلى حل ما للمنطقة الحدودية الأوسع، حيث نَزح أيضاً عشرات الآلاف من اللبنانيين بسبب الأعمال القتالية، ولا بدّ من عودتهم إلى قراهم أيضاً. وما لم تحصل إسرائيل على ضمانات تسمح لها بإعادة مستوطني المنطقة الشمالية إلى منازلهم، فلن تملك أي حافز لجعل حياة اللبنانيين، الراغبين في العودة إلى قراهم، طبيعية. وفي هذه الأثناء، رفض حزب الله خوض نقاش حول تفاصيل الترتيبات الحدودية، وقال إن المحادثات يجب أن تنتظر حتى انتهاء الصراع في غزة. لكن المزاج السيّئ في إسرائيل ليس أمراً يمكن أن يتجاهله حزب الله بسهولة؛ فقد أثارت هجمات 7 تشرين الأول (أكتوبر)، باعتبارها كانت ناجحة جداً، خوفاً وجودياً في إسرائيل، نجمت عنه على الدوام تبعات عميقة على الجبهة اللبنانية، ولا سيما أنه يحث القادة الإسرائيليين على السعي المُستدام للقضاء على التهديد الذي يشكّله الحزب على حدود الكيان الشمالية. وبالتالي سيبقى الوضع في لبنان مفتوحاً على شتّى الاحتمالات .

إن الصراع مع لبنان قد أدّى بشكل شبه مؤكّد إلى إرساء ترتيبات جديدة على طول الحدود اللبنانية – الإسرائيلية في نهاية المطاف؛ أي أن حزب الله اضطرّ بعد "الطوفان" للتعامل مع ديناميات قد تُغيّر الوضع القائم الذي كان مناسباً له قبل 7 تشرين الأول (أكتوبر). وبالتالي اضطرّ حزب الله الشروع بعملياته العسكرية، بعد 24 ساعة على انطلاق معركة طوفان الأقصى، التي نزلت على الجميع كصاعقة في يوم صاح، حيث استهدف مواقع عسكرية في منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلة في جنوب لبنان، وهو ما ظهر على أنه ضربة «ضمن قواعد الاشتباك» المعتمدة عادة في تلك المنطقة، قبل أن يتوسع الاستهداف إلى تبادل للقصف وإطلاق

النار، بعد استشهاد عنصرين من «الجهاد الإسلامي» عَبَرا الحدود إلى جانب مجموعة أخرى، واشتبكا مع الجيش الإسرائيلي. وردّت "إسرائيل" بقصف موقع لحزب الله أسفر عن استشهاد ثلاثة من عناصره، يوم الإثنين 9 أكتوبر (تشرين الأول)، مما استدرج رداً متبادلة، أدّت إلى نزوح مدنيين من قرى حدودية. وفي المقابل، جرى إخلاء مستوطنات إسرائيلية إلى عمق 7 كيلومترات من المستعمرات الشمالية. والحزب، في مسار القصف، لم يكن يرغب بتوسيع الاشتباك، ما دام يُحقّق الأهداف التي يريدها، وهي إشغال ثلاث فِرق عسكرية يتخطّى عددها الـ30 ألف عسكري إسرائيلي، ووضعها في حالة استنفار دائم على الحدود اللبنانية، من دون الانخراط في معركة غزة. كما أنه لم يشأ المبادرة لخوض معركة مفتوحة، لأسباب متّصلة بتعقيدات جبهته الداخلية، ومنعاً لإشعال حرب إقليمية. والحزب، بهذا المعنى، كان يُحاول توجيه رسالة سياسية بأنه مُلتزم بالقرار 1701، بدليل أنه لم يقصف صواريخ متوسطة أو قصيرة المدى، ولم يستخدم أكثر من الرصاص والصواريخ المضادة للدروع، التي ركّزت على مواقع عسكرية إسرائيلية محدّدة، ولم تصل إلى مستوى البلدات والمستعمرات التي يسكنها مدنيون؛ فضلاً عن أنه يوجّه ضربات لأهداف إسرائيلية تقع ضمن نطاق منطقة متنازع عليها بين الحدود الدولية والخط الأزرق، وإسرائيل شغلتها عسكرياً. غير أن ذلك لا ينفي الرسالة السياسية التي أعلنها وكرّرها مسؤولو الحزب، وهي التضامن مع غزة ودعم "حماس" في المواجهات، وذلك عبر خلق جو إرباك للقوات الإسرائيلية على الحدود الشمالية، وفرض حالة استنفار متواصل، تتزامن مع توجيه رسائل الاستعداد الجديّ للانخراط في الحرب، عبر استهداف الأجهزة الإلكترونية وتجهيزات الرصد المبكر والإنذار والتقصي وكاميرات المراقبة؛ وقد بلغت، وفق تقديرات إعلامية، 40 في المائة من التجهيزات الإلكترونية المواجهة للبنان. والحزب بذلك يريد أن يُثبت بأن الجدار الذي بنته "إسرائيل" على طول الحدود غير مُجدٍ، وأنه يستعدّ للحرب بعد تقليص القدرات الاستخبارية، وتخفيض القدرة على معرفة ما وراء الجدار من الضفة اللبنانية؛ وذلك «كونه عطّل الأجهزة الشديدة الحساسية التي تكشف المتسلّلين.

وبالتوازي، تشير المؤشّرات الميدانية إلى أن الحزب، الذي استخدم صواريخ «الكورنيت» (يبلغ مداها 5 كيلومترات) بكثرة لاستهداف المدرّعات الإسرائيلية والجنود والتجهيزات، قد استطاع أن يُنشئ منطقة عازلة على الضفة الإسرائيلية تُناهز الـ5 كيلومترات من الحدود اللبنانية. والحزب، الذي وجّه رسالة ميدانية باستعداداته وتحضيراته اللوجستية لإطلاق العمليات العسكرية، عبر تعطيل أجهزة المراقبة والتجسس، فإنه، في الوقت نفسه،

دفع برسالة سياسية حاول عبرها إثبات أنه ليس حارس حدود للعدو، وأنه قادر على تحريك الجبهة ليزيد من الارتباك الإسرائيلي وحالة الطوارئ لديه.

الحرب على جبهتين بعيدتين؛ واحدة في الجنوب في قطاع غزة، وأخرى في الشمال مع حزب الله اللبناني، ليس الخيار المفضّل لدى أي جيش نظامي. فحربٌ كهذه هي بمثابة وضع الجيش الإسرائيلي نفسه في واحدة من أقدم الحِيل الحربية، التي ما زالت ناجحة حتى اليوم، وهي السقوط بين فكّي كماشة. لكن الأمور في زمن الحرب ليست بهذه السهولة؛ فهناك عشرات الاعتبارات والمعطيات والمعلومات التي تكون عادة أمام صانع القرار، وهناك العديد من الاعتبارات التي تدفع "إسرائيل" نحو فتح جبهة مع حزب الله على الحدود الشمالية. وعندما نقول جبهة، فهذا يعني حرباً مفتوحة بلا سقوف، ولا تخضع لا لقوانين ولا لشروط لعبة.

ما من شك بأن الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي الأساسي المعلن هو التخلص من التهديدين في غزة ولبنان في آنٍ واحد. وعلى هذا الصعيد، ترى "إسرائيل" أن إيران بنت لسنوات، طوقاً نارياً حولها، أهم مركبين فيه هما: الأوّل حزب الله في لبنان، والثاني المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ولذلك هي عملت بكامل قوّتها العسكرية في محاولة لتدمير تهديد القطاع، وطَرحت على نفسها في الوقت عينه السؤال المغري: لماذا لا تتخلص في الوقت نفسه أيضاً من الحلقة الأهم والأخطر في الطوق؟! أي حزب الله الذي يشكّل تهديداً استراتيجياً وجودياً عليها، خاصة بعدما اكتشفت في قطاع غزة ما يمكن لقوّة – أقل من حزب الله بكثير – أن تفعله داخل حدود سيطرتها؛ ومثل هذه الخطوة، برأيها، ستؤدّي إلى حرمان إيران من خط دفاعها الأوّل وقوّتها الضاربة الأولى على الحدود، في حال أقدمت "إسرائيل" على عملٍ ما ضدّها، أو ضدّ برنامجها النووي. وعلى هذا الصعيد، رأت "إسرائيل" بأن لديها الدعم أو التفهّم الدوليين لمثل هذه الخطوة بعد تعرّضها لهجوم حركة حماس، الذي يُشبه إلى حدٍ كبيرٍ ما يقول حزب الله صراحة إنه يخطّط لمثله ضدّها .

بعد الانقسام وزيادة الاستقطاب على الساحة الدولية، وبدء التحوّل من مرحلة القطب الواحد إلى العالم المتعدد الأقطاب، رأت الولايات المتحدة، والدول الغربية، في حركة حماس جزءاً من محور تُشارك به إيران؛ لكنه، بالرؤية الأوسع، لا يقف عند طهران، بل يصل إلى موسكو وبكين؛ وبالتالي فالحرب الدائرة الآن تحظى بموقف أميركي داعم لإسرائيل، ليس فقط كرمى لعيني تل أبيب، بل لأن واشنطن لا ترغب برؤية محور إيراني –روسي–

صيني يُسجّل انتصاراً مُدوياً على "إسرائيل". ولذلك، فإنها ستّتخذ موقفًا مشابهًا داعمًا لها في حرب مفتوحة ضد حزب الله.

التأييد الشعبي الداخلي الإسرائيلي للحرب، تصاعد بشكل ملحوظ بعد الضربة المُذلّة التي تلقّتها "إسرائيل" في السابع من أكتوبر؛ وهي ضربة قاسية لم يتّضح تأثيرها العميق على المجتمع الإسرائيلي بعد. لكن اتضحت رغبة بعض الساسة والعسكر في "إسرائيل" باستمرار الحرب وتوسّعها، لأسبابهم الشخصية. فهؤلاء، بعد فشل السابع من أكتوبر ويقينهم بالمحاسبة بعده، سعوا للهروب إلى الأمام بحثاً عن إنجاز ما، أو ما سمّي"صورة انتصار" قد تمنحهم الحصانة من المساءلة الشعبية. فإن تمّ القضاء على حماس وحزب الله في نهاية الحرب، فلا أحد سيُحاسب المسؤولين عن الفشل في بدايتها، على مبدأ أن المعوّل على الخواتيم.

وبعد سرْد هذه القائمة الطويلة من الاعتبارات، التي تبدو على أنها مُحفّزات لشنّ "إسرائيل" الحرب على لبنان، سيبدو أن هذا الخيار هو الخيار الأمثل لها في هذه اللحظة. وهناك من دعا صراحة إلى ذلك؛ لكن هناك اعتبارات أخرى مهمة ووجيهة، أعدّت وحدة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية – أمان – دراسات مفصّلة عنها لتعرضها على المجلس الحربي في "البئر" (الاسم الذي اصطلح عليه الجيش الإسرائيلي لمقر القيادة العليا المحصّن أسفل وزارة الدفاع في تل أبيب)، والتي في أساسها أن حزب الله ليس كحماس، لأنه يملك قوات أضخم بكثير من حيث الكم والنوع مما تملكه حماس؛ وللحزب قوّات مُدرّبة ذات خبرة على القتال في المدن، بعد حرب شوارع طويلة في سوريا اكتسب خلالها خبرة قتالية لا تُقدّر بثمن.

الجيش الإسرائيلي، من جهته، الذي لم تختبر أجيال كثيرة منه القتال الطويل في حرب حقيقية في المدن، عمل في السابق كقوّة شرطية لقمع مواطنين فلسطينيين مدنيين في الضفة الغربية، مسلّحين في أفضل الأحوال بأسلحة خفيفة؛ وفي الغالب محليّة الصنع. والآن، هو يدفع ثمن هذا التقصير غالياً في أزقّة قطاع غزة في مواجهة قوّة أفضل تنسيقاً وتسليحاً وحافزيّة مما لدى شبّان الضفة الغربية. وعلى ضوء ذلك، هل سيكون جاهزاً بما يكفي لمواجهة حزب الله؟!

حزب الله لديه عمق استراتيجي وحدود طويلة مع سوريا التي يملك فيها قوات مُدرّبة على القتال، ويمكن أن تعمل على إمداد الحزب بكلّ ما يحتاجه في الحرب، من السلاح إلى الطعام والمؤن؛ وليس من السهل أن تفرض عليه "إسرائيل" طوقاً مُحكماً، كما على حركة حماس في القطاع.

لقد أكّدت حرب غزة لإسرائيل معاني خطورة الحرب اللامتكافئة، حيث لا يوجد مقارنة بين إمكانيات الطرفين. لكن حرب الأنفاق حدّت إلى درجة كبيرة من تأثير سلاح الطيران الإسرائيلي، الذي لا يستطيع العمل ضد قوّات مخفيّة على عمق 30 متراً تحت الأرض، الأمر الذي يستوجب تدخل القوات البريّة. وتُظهر التقارير الإسرائيلية أن شبكة أنفاق حزب الله أكثر تطوّراً من أنفاق "حماس". ولدى حزب الله سلاح جو؛ قد يبدو هذا غريباً، لكن للحزب أسطول ضخم ومتنوّع من المُسيّرات، التي أثبتت المواجهة الدائرة على الحدود الشمالية قدرتها على الوصول إلى أهداف إسرائيلية بدقّة؛ كما أنها تمنح الحزب وسيلة مهمة للاستطلاع والكشف. وقد اكتشف العالم اليوم أهمية وجود سلاح مُسيّرات على أرض عدو غير معروفة له، ولديها القدرة على إلحاق الضرر بقوّات الجيش المتحركة، وبالأهداف الاستراتيجية المهمة، وبدقّة عالية. ولدى حزب الله عشرات آلاف الصواريخ بمديات متنوّعة، يفوق تعدادها المائة وخمسين ألف صاروخ؛ وقسم كبير منها تمّ تعديله، لتصبح ذات دقّة عالية قادرة على استهداف أي نقطة في كيان الاحتلال، وبمجال خطأ لا يتجاوز بضعة أمتار. وهذه الصواريخ قادرة على إلحاق ضرر جسيم بالبُنية التحتية الإسرائيلية من ماء وكهرباء واتصالات ومطارات؛ والمساس بهذه المرافق سيجعل المواطن الإسرائيلي يذوق طعم الحرب الحقيقية للمرّة الأولى، وليس عبر شاشات التلفزة في صالون بيته، يُراقب قوّات الجيش تقاتل على أراض بعيدة؛ فهو لن يملك الكهرباء في صالون بيته أثناء الحرب، ولن يجلس أصلًا في صالونه، بل سيقضي لياليه الطويلة في الملاجئ.

قد تكون القبّة الحديدية التطور الاستراتيجي الأهم في جولات "إسرائيل" القتالية مع القطاع وجنوب لبنان في السنوات الأخيرة؛ فهي قادرة على إعطاء نسبة حماية مرتفعة وغير مسبوقة للمدن والتجمعات الإسرائيلية؛ وبذلك تمنح "إسرائيل" نَفَساً طويلًا في الحرب، مع تحييد خطر الصواريخ العادية على المدن إلى حد بعيد. لكن كلّ منظومة دفاع جوي لها درجة إشباع – أي كمية صواريخ قصوى في وقت محدّد تستطيع المنظومة مواجهته واعتراضه – وفوق هذا المستوى لن تستطيع المنظومة اعتراض باقي الصواريخ. ومع كميّة الصواريخ الموجودة لدى حزب الله، فإنه سيكون قادراً على تخطّي نسبة الإشباع هذه حتماً. وثمّة مشكلة أخرى تعاني منها منظومات الدفاع الجوي الصاروخي هي صواريخ الاعتراض، وهي في الغالب صواريخ معقّدة، قوية وسريعة وذات تقنيّة عالية، لكن أيضاً ذات تكلفة عالية؛ وفي كثير من الأحيان، تحتاج المنظومة لإطلاق صاروخين ثمينين بتكلفة مئات آلاف الدولارات لاعتراض صاروخ يُكلّف ربما ألف دولار. و"إسرائيل" قد استنفدت في الأسابيع الأولى

للحرب معظم مخزونها من صواريخ الاعتراض الخاصة بالقبّة الحديدية؛ حتى أنها طالبت الولايات المتحدة بتزويدها على عجل بها. وفي حربٍ مع حزب الله، ستنفد صواريخ الاعتراض الإسرائيلية بسرعة أكبر من قدرة "إسرائيل" على تصنيعها وسد النقص بالمخزون لديها؛ وهذا ما سيجعلها مرتبطة تماماً بالولايات المتحدة وحُسن نواياها لتقوم بالدفاع عن نفسها ضد حزب الله.

إن الحرب مع حزب الله ستنتهي باتفاق وقف لإطلاق النار. ففي الحرب في غزة، ما زالت "إسرائيل" تصر على هدف القضاء على حركة حماس، وترفض أي اتفاقية مع الحركة تضمن الوقف الكامل للحرب، أو تضمن بقاء "حماس" في قطاع غزة. وبصرف النظر عن قدرة "إسرائيل" على تنفيذ هذا الهدف، إلّا أنه من وجهة نظرها هناك احتمال لتحقيقه. غير أنه بسبب الظروف المختلفة في لبنان، فإسرائيل لم تطرح قط إمكانية القضاء المُبرم على حزب الله – الأمر الذي يقتضي احتلال لبنان بالكامل – وهو أمرٌ غير واقعي، لأن حتى هذا لن يضمن القضاء التام على الحزب؛ وبالتالي، برغم الدمار الذي ستُلحقه "إسرائيل" بالحزب وبلبنان كبلد، إلّا أنه في نهاية الحرب سيكون ما يزال موجوداً بقوّة؛ وسيكون قادراً على إعادة بناء قواته بسرعة، وبدعم إيراني. وبالتالي لا جدوى كبرى من الحرب ضدّ عدو لن تستطيع القضاء عليه بشكل نهائي، ولن تستطيع أن توقّع معه اتفاقية سلام واعتراف مشترك. ولذا، فإن المواجهة معه ستكون على نمط مبدأ "المعركة بين الحروب"، أي جولة أخرى في انتظار جولات أخرى مقبلة. وليس عبثًا أن نتنياهو يتحدّث دائماً عن انتصار حاسم ضد "حماس"؛ و"حاسم" هنا هي كلمة السر. فأيّ نتيجة قريبة من التعادل ستُحتسب انتصاراً للطرف الأضعف، أي حماس في غزة أو حزب الله في لبنان. وانتصار آخر لحزب الله بصورة تعادل، سيُشكّل ضربة قاصمة ومُبرمة لقوّة الردع الإسرائيلية في المنطقة، وسيجعلها عُرضة لضربات مستقبلية.

إن لبنان ليس غزة، والحرب عليه ستُلاقي معارضة أكبر بكثير من الحرب على غزة. فهو كدولة ومؤسسات وعلاقات خارجية ليس قطاع غزة المعزول؛ وهناك دول ذات مصلحة كبرى ستتحرك سريعاً لإنقاذه والحيلولة دون انهياره النهائي كدولة.

لقد أكّد الأمين العام لحزب الله، سماحة السيد حسن نصر الله، مراراً على الربط بين حرب غزة والحرب في جنوب لبنان، في وقتٍ شدّد فيه وزير الخارجية اللبناني، عبد الله بوحبيب، أن مطلب لبنان هو تطبيق القرار 1701 بالكامل ضمن اتفاق يشمل انسحاباً إسرائيلياً من كامل الأراضي اللبنانية المحتلة. وقال سماحة السيد

نصر الله إن «الجبهة في الجنوب هي جبهة ضغط ومساندة ومشاركة في إلحاق الهزيمة بالإسرائيلي وإضعافه، حتى يصل إلى النقطة التي يقتنع فيها أن عليه أن يوقِف عدوانه على غزة»، مُضيفاً: «عندما يتوقّف عدوان العدو في غزة سنتوقّف». هذا في حين أكّد الوزير بوحبيب استعداد لبنان لنشر 7 آلاف جندي لبناني إضافي «في حال تأمّنت له مساعدة دولية لتطويع جنود جدد في الجيش». كما كشف أن لبنان «يُحضّر الأرضية لمفاوضات تثبيت الحدود البريّة المُرسّمة سلفاً وفق الحدود الموضحة في اتفاقية بوليه نيوكومب عام 1923 واتفاقية الهدنة عام 1949، واستعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وقسم من بلدة الغجر، ووقف الخروقات البريّة والبحريّة والجويّة.

في المقابل، كشف الوزير الإسرائيلي ورئيس الأركان السابق، غادي أيزينكوت، أنه مَنع إسرائيل من مُهاجمة حزب الله بشكل استباقي في الأيام الأولى التي أعقبت هجوم "حماس". وقال إن الجيش الإسرائيلي كان على وشك توجيه ضربة لحزب الله "على الرغم من أن الجماعة التي تُصنّفها الدول الغربية منظمة إرهابية، لم تكن قد أطلقت النار بعد على إسرائيل." وأضاف أنه أقنع المسؤولين في حكومة الحرب الإسرائيلية بتأجيل تلك الخطوة. وتابع قائلاً: "أعتقد أن وجودنا هناك مَنَع إسرائيل من ارتكاب خطأ استراتيجي فادح". أما في ما يتعلق بملف الأسرى، فرأى أيزينكوت أنه "من المستحيل استعادة الرهائن أحياء قريباً بدون اتفاق". ورجّح وجود أكثر من 100 أسير ما يزالون في غزة، مُعتبراً أن هناك حاجة لإبرام صفقة جديدة من أجل استعادتهم. وإلى ذلك، أشار إلى أن أهداف الحرب الإسرائيلية القائمة تتمثل في تجريد "حماس" من السلطة في غزة وقتل المسؤولين فيها عن هجوم 7 أكتوبر، وهي "ستظل سارية المفعول" بعد وقف مؤقّت لإطلاق النار. وانضم عضوا حزب المعارضة، أيزينكوت وبيني غانتس، إلى حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعد فترة وجيزة من السابع من أكتوبر.

4 – ماذا بعد طوفان الأقصى؟

يُجمع المحلّلون والمراقبون على أن ما بعد «طوفان الأقصى» لن يكون كما قبله؛ وما بعد الحرب الإسرائيلية الإجرامية على قطاع غزة ليس كما قبلها. فثمّة معادلات جديدة للصراع ستخرج من تحت الركام وخلف الدخان؛ ومَعالم المنطقة وتوازناتها لسنوات مقبلة ستتشكّل تبعاً لما ستنتهي إليه هذه المواجهة، التي رسمت خطاً فاصلاً

بين مرحلتين. ولبنان يمثّل بالتأكيد إحدى الساحات التي ستشملها مفاعيل المعادلات والقواعد المترتّبة على حصيلة الحرب؛ بل لعلّه سيكون الأكثر تأثّراً بها وتأثيراً فيها، انطلاقاً من كونه يُشكّل جبهة متقدمة مع العدو أثبتت حضورها وفعاليتها لسنوات في المواجهة، عبر الدور العسكري الفعّال لحزب الله على الحدود وما بعدها، وبعد أن ثبت بوضوح تام أنّ أي ضمانات أخرى غير المقاومة، لا يمكن الركون إليها بتاتاً. وبالتالي فإن سلاح المقاومة في لبنان لا بدّ أن يصبح خارج النقاش، وأن يُسحب كلياً من التداول، بعدما أثبتت حرب الإبادة العالمية على غزة، ليس فقط أنّ الحاجة إليه لم تنتف بعد، بل لأنه ضروري أكثر من أي وقت مضى. وكلّ من يصرّ على الاستمرار في المماحكة والمطالبة بنزع السلاح أو تسليمه، بعد المحرقة الإسرائيلية في غزة، إنما يُثبت أنّه يُعاني من قصور في وعيه السياسي والوطني والأخلاقي، وأنه مُصاب بعوارض عمى الألوان وإنكار الواقع والحقائق.

ولقد ثبت للجميع أنّ الأمم المتحدة و"الصداقات الدولية" المزعومة التي يدعو البعض إلى الاحتماء بها والاتكال عليها للدفاع عن "السيادة" المنتهكة، قد كشفت مرّة أخرى ضعفها وعجزها عندما تجاهل الكيان الإسرائيلي وحليفه الأميركي بالكامل قراراً أصدرته هذه المنظمة الدولية بأكثرية نحو 120 دولة، ويطلب وقف إطلاق النار الفوري في غزة؛ فإذا بالقرار بسبب الاميركيين وكأنّه لم يصدر من الأصل. وكيان الاحتلال لم يتحمّل مجرّد تصريح للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، اعتبر فيه "أن هجوم حماس في 7 تشرين الماضي لم يأتِ من فراغ؛ حتى ارتفعت على الفور أصوات إسرائيلية وغير إسرائيلية مؤيّدة لها، تُهاجمه بعنف وتدعوه إلى الاعتذار، فقط لأنّه أدلى بموقف سياسي متمايز ينطوي على حدّ أدنى من الموضوعية.

ومن يُعوّل في الداخل على "صداقته" مع أميركا لحماية البلد من المخاطر الإسرائيلية، يجب ألاّ تفوته حقيقة أنّ واشنطن هي التي أدارت وتُدير قرار عدم وقف إطلاق النار في غزة؛ وهي التي شاركت في إدارة العمليات العسكرية والتسليحية لقوات الاحتلال وتحديد أسقفها الميدانية والسياسية، بعدما كانت قد أرسلت حاملة طائراتها إلى المتوسط وفتحت مخازن أسلحتها على مصراعيها لمدّ "تل أبيب" بما تحتاجه من وسائل القتل الجماعي المُحرّمة دولياً. فكيف يمكن بعد كل ذلك اعتبارها ضمانة للبنان؟

بعد معركة طوفان الأقصى، تبدّلت أُمور كثيرة. فلم تعد ثمة إمكانية لدى أيّ طرف لإحراز الردع والإمساك بناصية المعادلات السياسية والميدانية بشكل مُطلق؛ بل يمكن أن تنقلب الحال رأساً على عقب عند أيّ تطور

غير محسوب. وهذا الأمر ينطبق على جبهة جنوب لبنان بين المقاومة الإسلامية اللبنانية وبين العدو الإسرائيلي. فمنذ الثامن من أكتوبر العام الفائت، عندما دخل حزب الله على خط المواجهة مع العدو في جنوب لبنان، إسناداً لغزة الذبيحة والمظلومة والمتروكة لمصيرها، على قاعدة من الحكمة والانضباط والسيطرة، تبيَّن أن قواعد الاشتباك في هذه المواجهة يمكن أن تتطوّر بحسب مقتضيات تطوّرات الميدان في الجنوب والقطاع. منذ ذلك الحين، وبعد أكثر من أربعة أشهر من المواجهات اليومية الدامية، وما جرى من تصعيد عدواني واستخدام أنواع جديدة من الأسلحة، وتوسيع دائرة الرماية النارية من قِبَلْ المقاومة رداً على توسيع العدوان الصهيو أميركي، وتوغّله بشكل أعمق في المناطق الجنوبية الحدودية، تحقّق نزوح عدد كبير من مستوطني شمال فلسطين المحتلة إلى وسطها، قُدّر عددهم بأكثر من مئة ألف مستوطن نازح. كما تحقّق كيَّ وعيّ عندهم من الذي جرى في "طوفان الأقصى" على حدود غزَّة، وعاشوا هاجس أن يحدث معهم ما حدث بمستوطني غلاف غزَّة، فرفضوا العودة لمناطقهم في شمال فلسطين المحتلة رغم الإغراءات الكبيرة التي قُدّمت لهم، إلّا بعد أن يزول خطر فرقة الرضوان التابعة لحزب الله في جنوب لبنان، وإبعادها إلى ما خلف نهر الليطاني. وأمام الإخفاق في تحقيق أيّ من أهداف الحرب الاستراتيجية على غزَّة، وأمام ارتفاع تكلفة إيواء مستوطني شمال فلسطين المحتلة، التي بلغت مئة وخمسون مليون دولار شهرياً، وأمام خلق "حزام أمني" في شمال فلسطين المحتلة بفعل تواصل ضربات المقاومة من جنوب لبنان، فقد خلقت هذه المواجهة الطويلة المتواصلة والمتصاعدة، والتي يتعمَّد الاحتلال إخفاء خسائره البشرية والآلية فيها بشكل فاضح، خوفاً من إنكشاف ضعفه وانعكاس ذلك على معنويات جيشه وجبهته الداخلية، فقد وظّفت حكومة الاحتلال كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والعديد من الدول الأخرى، لممارسة الضغوط الهائلة على الحكومة اللبنانية وعلى المقاومة، من أجل تحقيق تطبيق القرار الأممي 1701 بما يخص بند سحب قوى المقاومة (قوة الرضوان) لما بعد نهر الليطاني، تحت وابل من التهديدات من قِبل المستويين السياسي والعسكري في كيان الاحتلال وخارجه؛ فكان جواب الحكومة اللبنانية وحزب الله موحّداً عنوانه: لتقف الحرب أوّلًا على غزة، ولكلّ حادث حديث.

حتى هذا اليوم، لا تُفوِّت المقاومة الإسلامية اللبنانية لحظة واحدة في تطبيق مواقفها المعلنة في هذه المواجهة بصورة عملانية، من ردّ متضامن، أو ثأر لاغتيال، أو توسيع لدائرة نار، أو استخدام لأسلحة جديدة ومتنوعة، أو مساندة فصائل فلسطينية تعمل من الجنوب، أو الإبداع في الإعلام الحربي، ودقّة تصوير الإصابات، وإرسال

الطائرات المسيّرة بكافة أشكالها إلى عمق فلسطين المحتلة، والتدخل الفعّال في الحرب النفسية على العدو وجمهوره. وبالرغم من أن شهداء المقاومة وجمهورها قد زادوا عن المئتي شهيد، إلّا أن وتيرة المشاركات الحاشدة في مراسم تشييعهم لم تتراجع أو تخبو، حتى في قرى المواجهة الحدودية، في مقابل مستوطنات الاحتلال في شمال فلسطين المحتلة التي باتت خاوية على عروشها بعمق يتجاوز الخمس كيلومتر؛ ولم تعد معسكراته المحصّنة مكاناً آمناً، حيث يختبئ الجيش الإسرائيلي في بيوت المستوطنين هناك، هرباً من جحيم الصواريخ الموجّهة، والطائرات الانقضاضية، والرمايات الثقيلة.

إزاء كلّ ذلك، بَرزت على الفور الوساطات الغربية، وعلى رأسها الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتاين، وغيره من الفرنسيين والبريطانيين والألمان، من أجل تحقيق الحلم "الإسرائيلي" بإبعاد قوّة الرضوان إلى ما بعد نهر الليطاني، الأمر الذي لن يتحقّق أبداً، لأن العقلية الأمريكية والغربية التي وقفت، وما زالت تقف إلى جانب إسرائيل، إنما هدفها الأول والأخير هو تحقيق رغبة "إسرائيل" بحماية مستوطنيها، غير آبهة بالمطالب اللبنانية التي ينص عليها القرار الأممي 1701، والقاضية بالانسحاب الصهيوني من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر، وثلاث عشرة نقطة متحفّظ عليها على طول الخط الأزرق، من الناقورة غرباً إلى مزارع شبعا شرقاً؛ وهذه المناطق تّساوي بالمساحة أربعماية وخمسون كيلومتراً مربّعاً. فهل ستُوافق "إسرائيل" على هذا الثمن مقابل تحقيق عودة المستوطنيين إلى مستوطناتهم في شمالي فلسطين؟ وإذا ما وافقت، أو أبدت استعدادها للموافقة، فمن هو الضامن من دول العالم لإجبارها على تنفيذ القرارات الدولية؟ وهل تثق المقاومة والحكومة اللبنانية بأحد في العالم يمكن أن يضمن صدقية "إسرائيل"؟ مع العلم أن تنفيذ تلك البنود الواردة في القرار الأممي كان يجب أن تُطبّق خلال ثلاثة شهور فقط من وقف المعارك في صيف عام 2006. وما رشح عن عروض الوسيط هوكشتاين، هو تحقيق انسحاب المقاومة أولًا لما بعد الليطاني، مقابل إعطاء مُحفّزات للاقتصاد اللبناني، وبحْث النقاط الخلافية على طول الخط الأزرق، بدون الإشارة الصريحة أو بالتلميح لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر، على اعتبار أنها في المفردات السياسة "الإسرائيلية " أراض سورية. كما أنّ للبنان قرى سبع، تم احتلالها والسيطرة عليها إبّان حرب عام1948، وهي: تبريخا والمالكية وصالحا والنبي يوشع وقدس وهونين وإبل القمح؛ وقد نُقِلت هذه القرى من المجال الفرنسي إلى البريطاني نتيجة لاتفاق

الحدود المبرم في عام 1923. وقد تم إخلاؤها جميعها من سكّانها اللبنانيين خلال الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1948.

خاتمة:

في الوقت الذي تتواصل الاشتباكات المبرمجة بين المقاومة في جنوب لبنان والعدو الإسرائيلي، كُشف النقاب عن دراسة تستقرئ سيناريو ما سيحصل في الجبهة الداخلية الإسرائيلية إذا اندلعت مواجهة شاملة على الجبهة الشمالية وتحوّلت إلى حرب متعددة الجبهات. وبحسب الدراسة الأمنية التي نشرتها صحيفة "كلكليست" الإسرائيلية، فإن الحرب المحتملة ستكون أكثر تدميراً ودموية بالنسبة للجميع؛ واستعرضت التفاصيل المروعة لما وصفته "سيناريو الرعب" الذي يتوقّع ما ستبدو عليه الجبهة الداخلية الإسرائيلية إذا اندلعت هذه الحرب المتعددة الجبهات، والتي ستطال كل مكان تقريباً في "إسرائيل"، بمعدّل 2500 إلى 3 آلاف عملية إطلاق يومياً، وستشمل صواريخ غير دقيقة، وأخرى دقيقة بعيدة المدى، على مراكز حسّاسة تطال قواعد عسكرية مهمة للجيش الإسرائيلي، أو مُدُناً في منطقة تل أبيب الكبرى، التي سيتم استهدافها بمئات الصواريخ في يوم واحد؛ وسيستمر إطلاق النار حتى اليوم الأخير من الحرب بعد حوالي 3 أسابيع من اندلاعها. وبحسب الدراسة، فإنه في المراحل الأولى من الحرب التي ستّسبّب ذُعراً للإسرائيليين، سينضم إلى حزب الله المزيد من المنظمات المسلّحة من منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها تنظيمات المقاومة في سوريا والعراق، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، والحوثيون في اليمن. وبعيداً عن الدمار الهائل الذي لم تعرف "إسرائيل" مثيلاً له من قبل، مع توقّع سقوط آلاف القتلى من الجنود والمدنيين، فإن أحد الأهداف الرئيسة لإطلاق النار، سيكون إحداث انهيار لأنظمة الدفاع الجوي لجيش الاحتلال. ووفقاً للدراسة، فإن مخزون صواريخ القبّة الحديدية ومقلاع داود الاعتراضية سينفد خلال أيام قليلة على الأكثر من بداية القتال، وستكون "إسرائيل" مُعرّضة لآلاف الصواريخ والقذائف طوال ساعات اليوم بدون دفاع جوي فعّال. ونوّهت الدراسة إلى أن الحسابات دقيقة جداً لدى طرفي الصراع "فكلاهما لا يرغب بالانزلاق إلى حرب مفتوحة، ويُفضّلان التصعيد كلٌ بمقدار ما يُصعّد الطرف الآخر"، خاصة إزاء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القاسية في كلٍ من لبنان وكيان الاحتلال. وعلى هذا الصعيد، قال سيّد المقاومة، سماحة السيد حسن نصر الله، إن «الجبهة في الجنوب هي جبهة ضغط ومساندة

ومشاركة في إلحاق الهزيمة بالإسرائيلي وإضعافه، حتى يصل إلى النقطة التي يقتنع فيها أن عليه أن يوقِف عدوانه على غزة»، مُضيفاً: «عندما يتوقف عدوان العدو في غزة سنتوقف». في الجانب الإسرائيلي، يُمارس جيش العدو التكتّم الشديد بشأن خسائره البشرية والمادية، لأن إعلانه عن خسائره في جبهة الشمال قد يرفع الأصوات المُطالبة بوقف الحرب على الجبهتين، أو رفع الأصوات نحو رفع مستوى الاشتباك على الجبهة اللبنانية بشكل أوسع لإزالة خطر المقاومة نهائياً. والواقع أن تل أبيب لا تريد، أو لا تستطيع خوض حربين مُكلفتين في آنٍ واحد، سيما وأنها تعلم أن قدرات حزب الله تفوق، كماً ونوعاً، وبمراحل، قدرات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) .